جامعة محمد خيضر بسكرة

الآداب واللغات

الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

لغة وأدب عربي

دراسات لغوية

لسانيات عربية

رقم: ع/3

إعداد الطالب:

فاطمة شريط

يوم:18/06/2023

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية المخالفة للقواعد النحوية في كتاب إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري

لجنة المناقشة:

الأمين ملاوي	أ. د.	بسكرة	رئيس
عبد القادر رحيم	أ. د.	بسكرة	مقرر
فهيمة لحلوحي	أ. مح ب	بسكرة	مناقش

السنة الجامعية:2022/2023

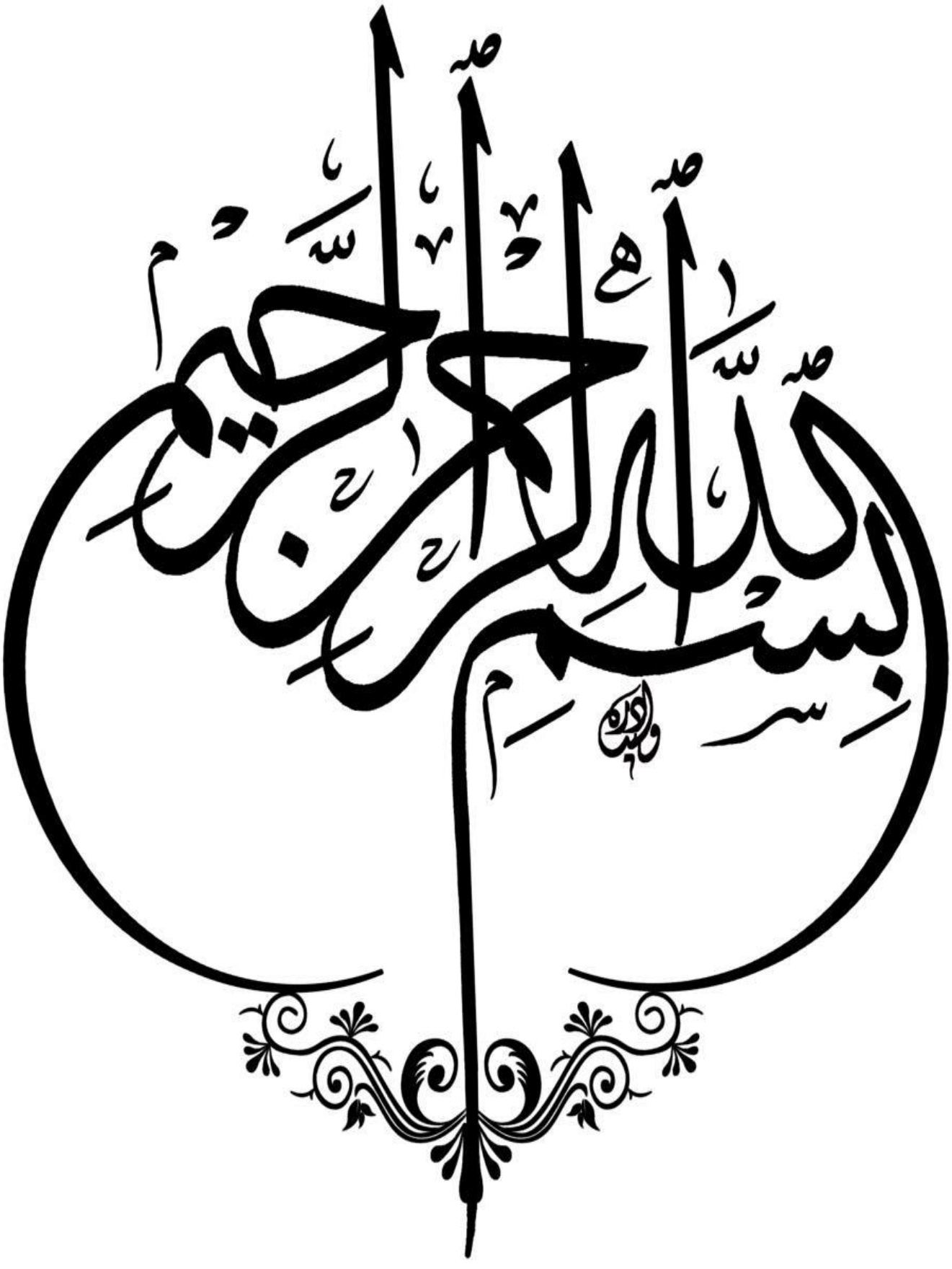
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله وفقني لإتمام هذا العمل أولا وأخيرا.

إلى أمي الحبيبة(حليحة ضحوي) التي لولاها ما وصلت إلى هذا النجاح فقد كانت كثيرة الدعاء لي، اللهم احفظها وارعاها.

إلى أبي العزيز (عمر شريط) الدائم الحيرة علي كيف أنجز هذا البحث، اللهم امد في عمره.

إلى أخي الحنون(عيسى) الذي تعب معي ماديا ومعنويا، من أول دخولي الجامعة وحتى نهايته، اللهم ارزقه من حيث تشاء.

إلى اخواتي الغاليات بدءا برقية التي كانت نعم الناصحة والمرشدة، لقد كانت بمثابة أمي الثانية، وإلى أختي الشجاعة زينب، التي كنت استمد منها الطاقة الإيجابية.

إلى الزهرة ونعيمة ونادية وريمة وخولة اللائي طال ما دعمنني بالدعاء.

اللهم احفظهن.

إلى بنات خالتي بدءا بحبيبة التي كانت أختي التاسعة، التي تتابعني بتوجيهاتها من أول مشواري الدراسي إلى الآن، وإلى مباركة ومسعودة وحياة.

إلى خالاتي الزهرة ومسعودة والصافية وبناتهن وخاصة سعاد وغنية اللتين شجعنني على هذا البحث.

إلى خالي(إبراهيم ضحوي) الذي دائما ينادني بالدكتورة، فيبعث في هذا الأمل والتفاخر، اللهم ارزقه واشفه، وإلى خالي (محمد ضحوي) اللهم اشفه.

إلى ابن أختي (حسين محبوب) الذي طالما سأل عني متى أكمل مذكرتي لكي يحضر.

إلى ابن أختي إلى الطفل الصغير (عبد الكريم غربية) الذي يسألني متى أعود إلى المنزل.

وإلى الأستاذة الفاضلة(الدكتورة أسماء زروقي) التي بثت في روح التفاؤل باختياري لهذا الموضوع،

وإلى الأستاذة الراقية(فوزية دندوقة) التي شجعتني على أن أبدأ الكتابة في هذا الموضوع.

وإلى عزيزة التي أعارتني الكتب ودائما تستقبلني بالبشاشة.

وإلى أستاذي المشرف الذي حببني في مادة النحو.

والشكر للأستاذ الأمين ملاوي الذي بفضله اخترت هذا الموضوع.

خطة البحث:

التوجيه النحوي للقراءات القرآنية المخالفة للقواعد النحوية في كتاب إملاء ما من به الرحمان من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري.

مقدمة

مدخل

الفصل الأول التوجيه النحوي لما خالف القاعدة في الأسماء

I. المرفوعات
   1. المبتدأ
   2. ضمير الفصل
   3. نائب الفاعل
II. المنصوبات
   1. الحال
   2. اسم إن
III. المجرورات
   1. المجرور بحرف الجر
   2. المجرور بالاضافة
   3. العطف على الضمير المخفوض

الفصل الثاني: التوجيه النحوي لما خالف القاعدة في الأفعال

I. الفعل المضارع المجزوم
II. الفعل المضارع المنصوب

خاتمة

مقدمة

شرف الله اللغة العربية بأن أنزل القرآن بها، وعلى أفضل الخلق، محمد صلى الله عليه وسلم فهو أعلى درجات الفصاحة. ولما انتشر الإسلام اختلط العرب بالعجم، فظهر اللحن في القرآن الكريم فوجب على النحاة أن يضعوا القواعد التي تعصم اللسان عن الخطأ، ومن أهم المصادر التي اعتمدوا عليها في التقعيد للعربية القرآن الكريم وكلام العرب شعرا ونثرا، أما الحديث فقد أحجموا عن الأخذ منه، وكان لزاما عليهم أن يحددوا الفترة التي تؤخذ منها شواهد اللغة العربية، فكانت مجالا مغلقا حدد بـ(خمسين سنة ومائة قبل الإسلام، وخمسين سنة ومائة بعد الإسلام) ولم يحتجوا بمن خرج عن هذه الفترة الزمنية.

والظاهر أن النحاة بنوا القاعدة على المطرد الكثير وما خالفها فهو من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، ووصل بهم الأمر إلى رد وتخطئة القراءات التي خالفت القاعدة النحوية ولفهم هذا الموقف وسمنا البحث بـ(التوجيه النحوي للقراءات القرآنية المخالفة للقواعد النحوية في كتاب إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري).

اخترت –المتممات في سورة المائدة–في مرحلة الليسانس، وعلمت حينها أن لسورة المائدة عدة قراءات، ولما أتيت لإحصاء المتممات، وجدنا أنه بمجرد ذكر المضاف يجب ذكر المضاف إليه وهو كثير في هذه السورة فسألتُ (الأستاذ الدكتور عبد القادر رحيم) هل أحذف المضاف لأن المضاف إليه دليل عليه ؟ فقال لي: لا يجوز؛ لأن هناك قراءة لابن عامر فصل بين المتضايفين فخطّأه النحاة، فذهلت حينها من موقفهم، فكيف لهم أن يردوا قراءة وهي من القرآن لمجرد أنها خالفت قاعدة نحوية؟ ولم أبحث في المسألة، وحين تدرجت إلى مرحلة الماستر سَأَلْنَا (الأستاذ الدكتور الأمين ملاوي) لماذا خطّأ النحاة

قراءة حمزة الزيات؟ وهل بتخطئتهم القراءة خطئوا القرآن؟ فلم أستطع الإجابة، وبقي هذا السؤال يشغل تفكيري حتى جعلت منه سؤالا لموضوع البحث.

وكان منطلقنا في هذا الموضوع الأسئلة التالية: هل القرآن نفسه القراءات ؟ أم أن هناك فرقا بينهما ؟ وكيف وجه النحاة القراءات المخالفة للقاعدة النحوية ؟ هل سار العُكبري على منهج النحاة في رد القراءات ؟ أم أنه انتصر للقراءات على حساب القاعدة؟

اعتمد في بحث علىٍ آليات المنهج الوصفي لكونه الأنسب للبحث.

قسم البحث إلى مقدمة، ومدخل عرف فيه القرآن، والقراءات وأنواعها، وأشهر القراء، وترجمةً للعكبري. في حين جعلت الفصل الأول مخصصا للحديث عن التوجيه النحوي للقراءات المخالفة للقاعدة في الأسماء (المرفوعات والمنصوبات، والمجرورات)، وجاء موزعا كالآتي باب المرفوعات؛ المبتدأ، ضمير الفصل نائب الفاعل، المنصوبات؛ الحال، واسم إن، والمجرورات؛ المجرور بحرف الجر، المجرور بالإضافة. وأفردت الفصل الثاني للحديث عن الأفعال من حيث(النصب، والجزم)، وتوزع على: الفعل المضارع المجزوم، الفعل المضارع المنصوب. وذيلت البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها من البحث.

تجدر بي الإشارة والتنويه بجملة من الدراسات التي سبقتني إلى مناقشة هذا الموضوع منها:

رسالة دكتوراه بعنوان (جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال) تقدم بها الباحث الأمين ملاوي، أين فصّل فيها في مصطلحي النص والقاعدة والجدلية القائمة بينهما في التقعيد النحوي.

ومن أهم المصادر المستخدمة في البحث:

إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري والبيان في إعراب غريب القرآن لابن الأنباري، ومشكل إعراب القرآن لمكي ابن أبي طالب القيسي، والحجة في القراءات السبع لابن خالويهِ، ومعاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، ومعجم القراءات لأحمد مختار عمر عبد العال سالم مكرم، وإتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد البنا، ومن المراجع التي ساعدتنا أيضا القاعدة اللغوية والقراءات المخالفة لمجدي محمد حسين.

اعترض البحث صعوبات، ومنها صعوبة التوجيه النحوي لانه مرتبط بالقران الكريم، لكنني قمت بذكر ما قاله النحاة عن القراءات التي خالفت القاعدة النحوية، وربما لها علل في هذا، كما أن التوجيه النحوي صعب الفهم لأنه لا يؤتى إلا للشخص اللبيب، ويكفيني شرف محاولة الكشف عن أسرار هذا الموضوع.

الحمد لله أني أكملت هذا الموضوع، والذي لا يسعني في الأخير إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور عبد القادر رحيم الذي لم يبخل علي بأيه معلومة وكان صبورا على كثرة أسئلتي وأخطائي، فنعم الأستاذ هو، كذلك الشكر للأستاذ الدكتور الأمين ملاوي الذي ساعدني على اختيار الموضوع.

المدخل

1) القرآن والقراءات:

صنّف النحاة مصادر القاعدة النحوية فقالوا إن القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر النحو، فاستشهدوا به وعلّوه كل المراتب فهو الأفصح، أما القراءات فاختلف في الأخذ والاحتجاج بها"ولكل فريق حججه وأدلّته ويذكر السيوطي(ت 911 هـ)من أدلة المانعين نسبة القراء إلى اللحن ومن أدلة المجيزين تواتر القراءات وثبوتها بالأسانيد"[1] ويظهر من هذا الكلام أنه ثمة فرق بين القرآن والقراءات، وهذا ما ذهب إليه الزركشي بقوله"اعْلَم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"[2]وتوصل باحث إلى"أن النحاة كانوا يقولون بهذا الرأي الذي ينزع إلى أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان لأن كثيرا من الاختلافات في القراءات مرده إلى اللهجات العربية والأداء والكيفيات النطقية وهذا تيسير على الناس"[3] ويضيف أيضا "ويبدو ذلك جليا في استدلالهم بالقراءات الشاذة وهي ليست من القرآن، والأمر نفسه بالنسبة للمرويات الآحاد فهي ليست من القراءة المتعبد بها عند القرّاء. أي ليست قرآنا وأخذ بها النحاة فأخذهم بالآحاد والشواذِّ فيه اعتبار لتغاير الحقيقة بين القرآن وقراءاته"[4] ويقول باحث آخر "والقراءة الشاذة لا يقدح في الاحتجاج بها في اللغة فمخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقص لا تؤثر في صحة بناء القواعد عليها."[5]

---

[1] التواتي بن التواتي: محاضرات في أصول النحو العربي، دار الوعي، الرويبة، الجزائر، د ط، 2008، ص 91

[2] الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1408 هـ- 1988م، ص 388

[3] الأمين ملاوي: جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرية النحو العربي، بين النموذج والاستعمال، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة، قسم اللغة وآدابها ، جامعة باتنة 1، الجزائر، 1430 هـ/2009 م، إشراف، السعيد هادف، ص 285

[4] المرجع نفسه، ص 286

[5] محمد خان: أصول النحو العربي، دار علي بن زيد، بسكرة، الجزائر، ط 2، 2016، ص 30

قال السيوطي «أما القرآن فكل ما ورد قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يَجز القياس عليه كما يُحتج بالمُجمَع على وروده ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينه وإن لم يجز القياس عليه، وهو لا يقاس عليه، نحو: استحوذ ويأبى، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة وإن اختلف بها في الفقه»[1] فالنحاة احتجوا بالقراءات إن وافقت قياسهم وقواعدهم، وإن لم توافقه يحتج بها أيضا في ذلك، القراءة التي خرجت عن القاعدة النحوية ولا يقاس عليها كما يحتج بالقراءات المتواترة المخالفة للقاعدة النحوية فيما وردت فيه، ولا يقاس عليها أيضا«أما القراءة المتواترة المخالفة لقواعد النحاة فإما أن تُحمل على التأويل وتخرج على وجه من أوجه الإعراب والعربية وإما ألا يُسلّم بتواترها»[2]

والصفحات القادمة من هذا البحث تبين كيف أوّل النحاة وجوه القراءات التي خالفت القاعدة والقياس.

[1] السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية وراجعه وقدم له علاء الدين عطية، دار البيروني، د ب، ط 2، 1427 هـ- 2006 م، ص 39

[2] الأمين ملاوي: جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرية النحو العربي، بين النموذج والاستعمال، ص 289

2/ أنواع القراءات: قسمها السيوطي إلى ستة أنواع[1]:

1)**المتواتر:** وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب إلى منتهاه وغالب القراءات كذلك.

2) **المشهور:** ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر ووافق العربية والرسم واشتهر عند القراء فلم يعدّوه من الغلط ولا من الشذوذ، ويقرأ به كقراءة أبي جعفر﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ﴾ في قوله تعالى﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُداً﴾(الكهف 50) بنون وألف العظمة[2].

3)الآحاد: وهو ما صح سنده وخالف والعربية، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يُقرأ به كقراءة ابن محيصن ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفَٰرِفٍ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيٍّ حِسَانٍ﴾ في قوله تعالى ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾(الرحمن 75).

4)**الشاذ:** وهو ما لم يصح سنده كقراءة ﴿مَلَكَ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ بصيغة الماض يفي قوله تعالى﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾(الفاتحة 1)

5)**الموضوع:** كقراءات الخزاعي.

6) **المدرج:** وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة سعد ابن أبي وقاص﴿مِنْ أُمٍّ﴾ في قوله تعالى﴿وَلَهُۥ أَخٌ اَوُ اُخْتٌ فَلِكُلِّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾(النساء 12)

3/ شروط القراءة الصحيحة:

حددها عند ابن الجَزَري(ت 833 هـ) في قوله"كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها فهي القراءات الصحيحة، التي لا يجوز ردُّها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها

[1] السيوطي: الاتقان في علوم القرآن، تح، شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1429 هـ/2008 م، ص 166-167

[2] المرجع نفسه، ص166، الزرقاني، مناهل العرفان، ج1، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3، ص430.

القرآن وَوَجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم من غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة أم عمن هو أكبر منهم هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف»[1]

4/ القراء والقراءات:

إذا كان أبو حيان يميل إلى البصريين ويكثر من تخطئة الكوفيين ويرد على أقوالهم في النحو، فإن الأمر ليس كذلك في القراءات بل لا يفرق بين بصري وكوفي من القراء، ولا بين هؤلاء وبين غيرهم في القراءات، فالقراءات السبع عنده سواء، وهي متواترة صحيحة رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد اختارها أبو بكر بن مجاهد (ت 324 هـ) وأجمعت الأمة على قبولها، وأئمتها[2]

1) نافع بالمدينة المنورة(ت 196 هـ) وراوياه ورش (ت 197 هـ) و قالون(ت 220هـ)
2) ابن كثير بمكة المكرمة(ت 120 هـ) وراوياه البزي (ت 240 هـ) و قنبل (ت 280 هـ)
3) أبو عمرو بن العلاء بالبصرة(ت 145 هـ) وراوياه السوسي (ت 202 هـ) الدُّوري (ت 246 هـ)
4) ابن عامر بدمشق(ت 118 هـ) وراوياه ابن ذُكوان (ت 242 هـ) و هشام (ت 245 هـ)

[1] ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج 2، صححه، علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ب، د ت، ص 9.

[2] محمد. خان: اللهجات العربية والقراءات العربية– دراسة في البحر المحيط–، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 2، 2003، ص 48

5)) عاصم بالكوفة (ت 127هـ) وراوياه حفص(ت 190 هـ) و شعبة (ت 149 هـ)
6) حمزة بالكوفة(ت 156 هـ) وراوياه خلاد(ت 220 هـ) و خلف (ت 229 هـ)
7) الكسائي بالكوفة (ت 189 هـ) وراوياه الليثي (ت 240 هـ) و حفص الدُّوري (ت 250هـ)

والقراءات الثلاث المتمِّمة وأئمتها:

1) أبوجعفر يزيد بن القعقاع (ت 130 هـ) وراوياه عيسى بن وِردان (ت 160 هـ) و سليمان بن جماز (ت 170هـ)
2) يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت 205 هـ) وراوياه رَوح الهُذَلي (ت 235 هـ) و روَيْس (ت 238 هـ)
3) خلف بن هشام البزار الصلحي (ت 229 هـ) وراوياه إسحاق المروزي (ت 286 هـ) وإدريس البغدادي(ت 292 هـ) [1]

دافع أبو حيان عن القراءات الأربع المتممة للأربع عشرة التي عدها العلماء شاذة لعدم توافر الصحة فيها وأئمتها[2]

1) الحسن البصري(ت 110 هـ) وراوياه أبو نعيم البلخي (ت 190 هـ) و أبو عمرو الدُّوري (ت 246 هـ)
2) أبو عبد الله بن محيصن (ت 123 هـ) و راوياه البزي(ت 205 هـ) و ابن شبنبوذ (ت 328 هـ)
3) سليمان بن مهران الأعمش (ت 148 هـ) وراوياه المطَوّعي (ت 370 هـ) والشنبوذي (ت 388 هـ)

[1] محمد خان: اللهجات العربية والقراءات القرءانية، ص 50
[2] المرجع نفسه: الصفحة نفسها.

4) يحي بن المبارك اليزيدي (ت 202.هـ) وراوياه ابن الحكم (ت 235 هـ) و ابن فرح (ت 303 هـ)

لم يكتف أبو حيان بهؤلاء القراء بل نقل عنهم وعن غيرهم وكاد تفسيره يحصي أسماء القراء كلها إلا في القليل النادر[1] ولا يتسع هذا المقام لذكرها.

5)التعريف بالعُكبري :

هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء العُكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي[2]

ولد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، وتوفي ليلة الأحد الثامن من ربيع الآخِر سنة ست عشرة وستمائة، ودُفن يوم الأحد بباب حرب[3]وأخذ النحو عن أبي محمد الخشاب[4]، كان العُكبري عالما موسوعيا ألّف كتبا في عدة علوم نذكر منها:

"الاستيعاب في الحساب، ترتيب إصلاح المنطق على حروف المعجم، شرح الحماسة، إعراب القرآن، إعراب الحديث، إعراب الشواذ، شرح أبيات الكتاب، اللباب في علل البناء والإعراب، التلقين في النحو، مقدمة في النحو، الناهض في علم الفرائض، شرح الهداية لأبي الخطاب، المرام في نهاية الأحكام، الترصيف في التصريف، شرح الفصيح، شرح

[1] محمد خان، اللهجات العربية والقراءات القرآنية، ص 51-52، لمن أراد أن يستزيد في معرفة القرّاء الآخرين الذين ذكرهم أبو حيان الاندلسي موجودة في المرجع نفسه ص 51-52

[2] الصفدي: الوافي بالوفيات، ج 17، تح، أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ط 1، 1420 هـ/ 2000، ص 73 والسيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج 2، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د ب، ط 1، 1483هـ/ 1965 م، ص 38

[3] القفطي: إنباه الرواة عن أنباء النحاة، ج 2، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1371 هـ/1952 م، ص 117

[4] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

خطب ابن نباتة، المنتخب من كتاب المحتسب، مختصر أصول ابن السراج، شرح اللمع، شرح المفصل، نزهة الطرف في قانون الصرف، المصباح في شرح الإيضاح»[1]

اشتهر العُكبري بالنحو وهذا واضح من خلال الكم الهائل الذي ألفه في النحو، فلم يترك كتابا ولا شعرا إلا وشرحه، سمع"الحديث عن أبي الفتح البطي وأبي زرعة المقدسي»[2] وقد «قال عنه محب الدين بن النجار: وكان ثقة صدوقا فيما ينقله، غزير الفضل، كامل الأوصاف، كثير المحفوظ، متدينا حسن الأخلاق»3 وسأله جماعة من الشافعية أن ينتقل إلى المذهب الشافعي ويعطوه تدريس بالنّظامية فقال: لو أقممتموني وصببتم الذّهب حتى واريتموني ما رجعت عن مذهبي[4] وذكر السيوطي أن العُكبري ذكر أبيات من الشعر في مدح الوزير ابن المهدي ولم يقل غيره[5]:

بِكَ أَضْحَى جِيدُ الزَّمَانِ مُحَلَّى بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْ علَاهُ مُخَلَّى

لَا يُجَارِيكَ فِي نجَارَيْكَ خَلْقُ أَنْتَ أَعْلَى قَدْرًا وَأَعْلَى مَحَلًّا

دُمْتَ تُحْيِي مَا قَدْ أُمِيتَ مِنَ الْفَضْ لِ وَتنفي فَقْرًا وَتَطْرُدُ مَحلًا

وذكر في إنباه الرّواة للقفطي"وقال داود بن أحمد بن يحي المُلهَمي يهجو أبا البقاء من أبيات:

وَأَبُو الْبَقَاءِ عَنِ الْكِتَابِ مُخَبَّرًا وَتَرَاهُ إِنْ عَدَمَ الْكِتَابَ مُحَيَّرًا»[6]

---

[1] ينظر الصفدي: الوافي بالوفيات، ج 17، ص 74 والسيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج 2، ص 39

[2] ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، م 3، تح، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص 100 .

[3] الصفدي، الوافي بالوفيات، ج 17، ص 74

[4] ينظر: الصفدي: الوافي بالوفيات، ج 17، ص 74و السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين، ج 2، ص 39

[5] القفطي: إنباه الرواة عن أنباه النحاة، ج 2، ص 118، والسيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين، ج 2، ص 40، الصفدي: الوافي بالوفيات، ج 17، ص 75

[6] القفطي: إنباه الرواة عن أنباه النحاة، ج 2، ص 118

أضرّ في صباه بالجدري فكان إن أراد التصنيف أُحضرت إليه مصنَّفات ذلك الفن، وقرئت عليه فإذا حصل مايريده في خاطره أملاه[1] وربّما سمّى الكتاب الذي بين أيدينا إملاء ما منَّ به الرحمان لأنه أملاه على تلامذته لأنه كان ضريرا.

[1] الصفدي: الوافي بالوفيات، ج 17، ص 74والسيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين، ج 2، ص 39

الفصل الأول:

التوجيه النحوي لما خالف القاعدة في الأسماء

المرفوعات

وهي: المبتدأ والخبر، الفاعل ونائب الفاعل، اسم كان وأخواتها، خبر إن وأخواتها، خبر لا النافية للجنس، اسم ما ولا المشبهتين بليس، الفعل المضارع الخالي من الجوازم والنواصب.

1/ المبتدأ

من المعمولات المرفوعة والعامل فيه هو الابتداء، وفي هذه القراءة جاء المبتدأ مجرورا وبهذا خالف القاعدة النحوية ومن الأمثلة المذكورة في كتاب العُكبري قراءة الحسن البصري﴿اِلْحَمْدِ لِهِ﴾ في قوله تعالى﴿اِلْحَمْدُ لِهِ رَبِّ اِلْعَٰلَمِينَ﴾(الفاتحة 1) وقراءة ابن أبي عبلة﴿اِلْحَمْدُ لُهِ﴾[1]وصف العُكبري هذه القراءة بالضعف فقال" ... وهو ضعيف في الآية لأن فيه إتْباع الإعراب البناء وفي ذلك إبطال للإعراب، ويُقرأ أيضا بضم الدال واللام على إتْباع الدال اللام وهو ضعيف في الآية لأن لام الجر متّصل بما بعده منفصل عن الدال"[2] وقد سبق الزّجّاج العُكبري في رد هذه القراءة "و هذه لغة من لا يُلتفت إليه ولا يُتشاغل بالرواية عنه"[3] وقد حاول الفرّاء(ت207هـ) التماس لهذه القراءة وجه من وجوه العربية "وأما مَن خَفَض الدال من ﴿اَلْحَمْدِ﴾ قال: هذه كلمة كَثُرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد فثَقُل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إبِلٍ فكسروا الدال ليكون المثال من أسمائهم، وأما الذين رفعوا اللام فإنهم أرادوا المثال والأكثر من أسماء العرب الذي يجتمع فيه الضّمَّتان مثل: الحلُمُ والعُقُب[4] وقد رأى الأخفش

[1] النّحّاس: إعراب القرآن، ص 12، ابن جني: المحتسب، ج 2، ص 37، الزمخشري، الكشاف، ص 27،

[2] العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 1414 هـ/1993 م، ص 11

[3] الزّجّاج: معاني القرآن وإعرابه، تح، عبد الجليل عبده شلبي، ج 1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1، 1408 هـ/1988 م، ص 45

[4] الفرّاء: معاني القرآن، ج 1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 3، 1403 هـ/ 1983 م، ص 3-4

(ت 215 هـ) "وقد قال بعض العرب (اَلْحَمْدِ لِلَّهِ) فكسره وذلك أنه جعله بمنزلة الأسماء التي ليست متمكنة وذلك أن الأسماء التي ليست متمكنة تُحرك أواخرها حركة واحدة لا تزول علّتها"[1] ويرى ابن جني(ت 392 هـ) أن القراءتين "... كلاهما شاذ في القياس والاستعمال إلا أن من وراء ذلك ما أذكره لك وهو: أن هذا اللفظ كَثُر في كلامهم وشاع استعماله، وَهُم لما كَثُر في استعمالهم أشد تغييرا كما جاء عنهم لذلك: لم يكُ،لا أدرِ (...) فلما اطرَّد هذا ونحوه لكثرة استعماله، أتبعوا أحد الصوتين الآخر شبّهوها بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدإ وخبر فصارت﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ كعُنُقَ وطُنُبَ و﴿اَلْحَمْدُ لِلَّه﴾ كإبل وإِطِلُ[2] كما وصف أبو حيان الأندلسي(ت 754 هـ) قراءة الحسن بالغريبة"... كما أتبع الحسن وزيد بن علي كسرة الدال اللام، وهي أغرب؛ لأن فيه إتباع حركة معرب لحركة غير إعراب، والأول بالعكس. وفي قراءة الحسن احتمال أن يكون الإتباع في مرفوع أو منصوب، ويكون الإعراب إذ ذاك على التقديرين مقدّرا منع من ظهوره شَغْل الكلمة بحركة الإتباع الصوتي كما في المحكي والمدغم"[3] وقال النّحّاس(ت 338 هـ):"وهاتان لغتان معروفتان وقراءتان موجودتان (...) فقراءة﴿اَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ هي لغة بعض بني ربيعة وقراءة الكسر لغة تميم[4] ويبدوا أن هذه اللهجة ما زالت قائمة لحد الآن"والكسر ظاهرة واسعة الانتشار في الدارجة

[1] الأخفش(سعيد بن مسعدة)، معاني القرآن، تح هدى محمود قراعة، ج 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 1، 1411 هـ/ 1990 م، ص 9

[2] ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج 1، تح، علي النجدي ناصف وآخرين، دار سركين، د ب، د ط، 1406 هـ/ 1986 م، ص 37

[3] أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، ج 1، عناية صدقي محمود جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 1432-1433/ 2010 م، ص 33-34

[4] النّحّاس: إعراب القرآن، اعتنى به الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 2، 1429 هـ/2008 م، ص 12

الجزائرية»[1]ويقْرأ(اَلْحَمْدَ لله) بالنصب والتقدير: أحمد الحمدَ، ويرى النحاة أن قراءة الرفع«هي الاختيار والأجود لأن فيه عموما في المعنى، وأحسن وأبلغ في الثناء على الله عز وجل»[2].

وُجِّهت هذه القراءة أنها من باب الإتباع الصوتي«ولا يَخفى أن الإتباع يحاول أن يقدم تفسيرا لورود الكسرة فيما حقُّه الضمة، إذا ما حلّلْناه وَفق نظرية العامل، فليس في الإتباع أدنى إخضاع للتركيب لنظرية العامل وإنّما هو تفسير بديل عنها»[3] إذ لا يمكن إلغاء نظرية العامل لأنّ النّحو كلَّه قائم به، و﴿اَلْحَمْدُ﴾ مبتدأ مرفوع، وعامله الابتداء.

2/ ضمير الفصل : يقع ضمير الفصل بين المبتدأ و الخبرو لا يقع بين الحال و صاحبه و في هذه القراءة جاءت على هذا النحو مما صعب توجيهه على النحاة.

قرأ عيسى بن عمرو الثقفي بنصب أطهر﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ في قوله تعالى ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ (هود 77) والجمهور على الرفع[4].

حكَم النحاة على هذه القراءة بالرفض والرد، قال المبرَّد (ت 285 هـ) «... فهو لحن فاحش»[5] وقال الأخفش« ... وهذا لا يكون»[6]، وقال النّحّاس«وهذا لا يجوز، ولا تكون»[7]، وقال مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ)«... وهو بعيد وضعيف ..»[8]

---

[1] محمد خان: اللهجات العربية والقراءات القرآنية، ص 146

[2] الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، ج 1، ص 45، العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات، ، ص 11

[3] محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، مصر، د ط، 1427 هـ/ 2006 م، ص 240

[4] الأخفش: معاني القرآن، ص 386، مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، ج 1، تح، حاتم صالح الضامن، دار البشائر، د ب، ط 1، 1424 هـ/2003 م، ص 406 وقرأ بهذه القراءة أيضا: (الحسن، زيد بن علي، سعيد بن جبير، محمد بن مروان بن الحكم،عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي ،عبد الملك بن مروان) لأحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم: معجم القراءات القرآنية، ج 3، ص 126

[5] المبرد: المقتضب، تح، محمد عبد الخالق عظيمة، ج 4، د دَ، د ب، 1415 هـ/1994 م، ص 105

[6] الأخفش: معاني القرآن، ج 2، ص 386

[7] النّحّاس: إعراب القرآن، ص 426

[8] مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 406

وقال الزجاج«... وليس يجيز أحد من البصريين وأصحابهم نصب أطهر»[1] وقد وصف أبو عمرو بن العلاء هذه القراءة باللّحن أيضا[2]، وأما ابن جني يرى أن لهذه القراءة وجها وهذا من خلال قوله«... وأنا من بعدُ أرى أن لهذه القراءة وجها صحيحا؛ وهو أن تجعل (هن) أحد جُزأي الجملة وتجعلها خبرا لبناتي، كقولك: هذا زيد أخوك هو، وتجعل أطهر حالا من هنّ أو من (بناتي) والعامل فيه معنى الإشارة كقولك: هذا زيد هو قائما أو جالسا أو نحو ذلك»[3] لم يُضعّف العُكبري هذه القراءة في كتابه إملاء ما منَّ به الرحمان وذكر وجهين لها«(هؤلاء) مبتدأ و(بناتي) عطف بيان أو بدل، و(هنّ) فصل، و(أطهر) الخبر، ويجوز أن يكون(هن) مبتدأ ثانيا و(أطهر)خبره، و يجوز أن يكون (بناتي) خبرا و (هن أطهر) مبتدأ و خبر و قرأ في الشاذ(أطهرَ)بالنصب. وفيه وجهان: أحدهما: أن (بناتي) خبرا و(هن) فصلا، و(أطهر)حالا، والثاني: أن يكون(هن) مبتدأ و(لكم) خبرا و(أطهرَ) حال، والعامل فيه ما في(هن) من معنى التوكيد بتكرير المعنى، وقيل العامل(لكم) لما فيه من معنى الاستقرار»[4]

ويصف في كتابه إعراب القراءات الشواذ«هذه القراءة بالضعف (...) و هو ضعيف لأن(هن) لا تعمل في الحال، وإن جعلته في الضمير(لكم) لزِم أن يعمل في الحال المتقدمة، وإنما يوجه هذا على أن (هؤلاء) مبتدأ و(بناتي) خبره و(هن) مكرَّر وتوكيد و(أطهر) حال من بناتي والعامل فيه معنى الإشارة»[5]

ردَّ النحاة قراءة النصب لعدم وجود العامل في الحال(أطهر).

---

[1] الزجَّاج: معاني القرآن وإعرابه، تح، عبد الجليل عبده شلبي، ج 3، ص 67

[2] أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ج 6، ص 187

[3] ابن جني: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج 1، ص 326

[4] العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 339

[5] العُكبري: إعراب القراءات الشواذ، م 1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1، 1417 هـ/ 1996 م، م 1، ص 668

3/ نائب الفاعل: من المعمولات المرفوعة و العامل فيه فعله و في هذه القراءة ما جاء مخالفا فقد ذُكر المفعول به و لم يأت مرفوعا .

قرأ أبو جعفر ببناء الفعل للمجهول ﴿لِيُجْزَى﴾ ولا خلاف بين العشرة في نصب قومًا[1] في قوله تعالى﴿لِيَجْزِيَ قَوْماً بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ (الجاثية 13)

وذكر جمهور النحاة أنه لا ينوب الظرف والجار والمجرور عن الفاعل إن وُجد المفعول به في الجملة، لذا لحَّن هذه القراءةَ الفرّاء في قوله"... وهو في الظاهر لحن فإن كان أضمر(يجزى) فعلا يقع به الرفع كما تقول: أُعطي قوما ليجزي ذلك الجزاء قوما فهو وجه"[2] قال النّحّاس:"وإنما أجازه الكسائي على شذوذ بمعنى: ليُجزى الجزاءَ قوما فأضمر الجزاء، ولو أظهره ما جاز، فكيف وقد أضمره؟ وقد أجمع النحويون على أنّه لا يجوز: ضُرِبَ الضَّرْبُ زيدا حتى أنه قال بعضهم :لا يجوز : ضُرب زيدًا سوطًا: لأن سوطا مصدرا وإنما يُقام المصدر مقام الفاعل مع حروف الخفض إذا نُعِت، فإذا لم يكن منعوتا لم يجز"[3].

وذهب ابن الأنباري(ت 577 هـ) إلى رأي النّحّاس في ذلك"ومن قرأ ﴿لِيُجْزَى﴾ نصب قوما على تقدير لِيُجْزَى الْجَزَاءَ قَوْمًا وهذا لا يستقيم على مذهب البصريين لأن المصدر لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع مفعول صحيح"[4]

---

[1] عبد الفتاح القاضي: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، مكتبة أنس بن مالك، مكة، السعودية، ط 1، 1422 هـ/2002 م، ص 365-366 وقرأ بالقراءة نفسها عاصم وشَيبة والأعرج أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم: معجم القراءات،ج 6، ص 151

[2] الفرّاء: معاني القرآن، ج 3، ص 46

[3] النّحّاس: إعراب القرآن، ص 969

[4] ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ج 2، تح، طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ب، د ط، 1400 هـ/ 1980 م، ص 365

وذكر القرطبي(ت 671 هـ)أن أبا عمرو ابن العلاء لحَّن هذه القراءة، وهو أحد القراء السبعة«... قال أبو عمرو: وهذا لحن ظاهر»[1] وفي«قول جرير(ت 110 هـ) في هجاء الفرزدق:

وَلَوْ وَلَدَتْ قفِيرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا

فنائب الفاعل هو الجار والمجرور (بِذَلِكَ الْجَرْوِ) و(الْكِلَابَ) مفعول به وهو أولى بالنيابة»[2]

رفض النحاة أن يكون الجار والمجرور هو نائب الفاعل لأنه ذُكر المفعول به في هذا البيت الشعري، وقال النّحّاس«فلا حُجَّة فيه، ورأيت أبا إسحاق يذهب إلى أن تقديره: ولو ولدت قَفيرة الكلابَ، و(جروَ كلبٍ) منصوب على النداء»[3]، ووجه القراءة عند العُكبري«ويُقرَأ على ترك التسمية ونصبِ (قومٌ) وفيه وجهان: أحدهما: وهو الجيد: أن يكون التقدير: ليجزى الخير قوما على أن الخير مفعول به في الأصل كقولك: جزاك الله خيرا، وإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزة، والثاني: أن يكون القائم مقام الفاعل المصدر: أي ليجزى الجزاء وهو بعيد»[4]

2/ الآية الثانية في نائب الفاعل

[1] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تح، عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1427 هـ/ 2006 م، ص 152

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها و محمد خان: أصول النحو، ص 31

[3] النّحّاس: إعراب القرآن، ص 969

[4] العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 528

قرآ أبو بكر عن عاصم وابن عامر بنون واحدة في ننجي وتشديد الجيم[1] في قوله تعالى﴿فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَنَجَّيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡغَمِّۚ وَكَذَٰلِكَ نُۡۨجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾(الأنبياء 87) خطَّأ النحاة هذه القراءة بدءا بالزجاج«فأمّا ما رُوِي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له، لأن ما لا يسمى فاعله لا يكون بغير فاعل وقد قال بعضهم نُجِّي النَّجاء المؤمنين وهذا خطأ بإجماع النحويين كلّهم»[2]ومن بعده ابن الأنباري(أنكر أكثر النحويين أن يكون " نجي" فعل ما لم يسمى فاعله لأنه لو كان كذلك لكانت الياء منه "مفتوحة")، وقالوا: إن هذه القراءة محمولة على إخفاء النون من (نُنْجِي) فتَوهمَه الرّاوي إدغاما»[3]

ولحّن الفرّاء هذه القراءة «كأنّه احتمل اللّحن ولا نعلم لها جهة إلا تلك»[4]. وتبعهم العُكبري في تضعيف هذه القراءة «الجمهور على الجمع بين النونين وتخفيف الجيم، ويُقرأ بنون واحدة وتشديد الجيم وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: أنه فعل ماض، وسكّن الياء إيثارا للتّخفيف والقائم مقام الفاعل مع وجود المفعول الصحيح، والوجه الثاني أنه فعل مستقبل قُلِبت منه النّون الثانية جيما وأدغمت وهو ضعيف أيضا والثالث أن أصله ننجي بفتح النون الثانية، ولكنها حُذفت كما حُذفت التاء الثانية في (تظاهرون) وهذا ضعيف لوجهين أحدهما: أن النون الثانية أصل وهي فاء الكلمة. فحذفها يبعد جدا، والثاني أن حركتها غير حركة

النون الأولى، فلا يُستثقل الجمع بينهما بخلاف تظاهرون، ألا ترى أنّك لو قلت تتحامى المظالم لم يُسغ حذف التّاء الثانية»[5]

---

[1] الأزهري: معاني القراءات، ج 2، تح، عيد مصطفى درويش، وعوض بن حمد القوزي، دار المعارف، ب ب، ط 1، 1412 هـ/ 1991 م، ص 170 وقرأ بذلك أيضا: أبو عبيد، لأحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم: معجم القراءات، ج 4، ص 147

[2] الزجاج: معاني القرءان وإعرابه، ج 3، ص 403

[3] ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ج 2، ص 164

[4] الفرّاء: معاني القرآن، ج 2 ، ص 210

[5] العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 432

أجمع النحاة على ردّ وتضعيف هذه القراءة؛ لأنها خالفت القاعدة والقياس.

2/ المنصوبات: وهي كثيرة في النحو العربي، ومنها: المفاعيل الخمسة(المفعول به، لأجله، معه، المطلق وفيه)وأيضا الحال، التمييز، المستثنى، خبر كان، اسم إن، اسم لا النافية للجنس، خبر ما ولا المشبهتين بليس، المضارع الذي دخلت عليه إحدى النواصب.

1/ الحال

أحد المعمولات المنصوبة وقد يأتي جملة(فعلية أو اسمية) وفي هذه الآية خلاف في مجيء الحال فعلا ماضيا أو بتقدير قد والفعل الماضي.

قرأ الجمهور﴿حَصِرَتْ﴾ وقرأ عاصمُ والحسن وقَتادة ويعقوب، والمَهدوي، وحفص﴿حَصِرَةً﴾[1] في قوله تعالى﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمِۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ اَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ﴾(النساء 89) وفي هذه الآية خلاف بين البصرة والكوفة في مجيء الفعل الماضي حال "ذهب البصريون إلى أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا، وأجمعو على أنه إذا كانت معه(قد) أو كان وصفا لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالا، وذهب الكوفيّون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا ودليلهم في ذلك الآية وقول الشاعر أبو صخر الهُذلي

وَإِنّ لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هـزّة كَمَا انْتَقَضَ الْعُصْفُورُ بلّله الْقَطْرُ"[2]

عارض الفرّاء الكوفي مذهبهم، وذهب إلى رأي البصريين في قوله"فذلك معنى قوله﴿حَصِرَتْ صُدورُهُمْ﴾أي ضاقت صدورهم (...) والعرب تقول: أتاني ذهب عقله،

[1] أحمد مختار عمر و عبد العال سالم مكرم: معجم القراءات، ج 2، ص 151

[2] ابن الأنباري: الإنصاف مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، ج 1، ص 205

يريدون قد ذهب عقله»[1] قدّر الفرّاء قد والفعل{ الماضي حالا وَوَجَّهها عند المبرَّد على الدُّعاء«وليس الأمر عندنا كما قالوا ولكن مخرجها –والله أعلم إذا قُرئت كذا– الدّعاء كما تقوَلوا: لُعنوا وقُطعت أيديهم وهو من الله إيجاب عليهم، فأمّا القراءة الصحيحة فإنّما هي﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾»[2]

لم يختر المبرَّد قراءة الجمهور، واختار القراءة الثانية، ولكنه لم يطعن و يضّعف قراءة الجمهور .

وأيد ابن الأنباري ما قاله المبرَّد«أن يكون محمولا على الدّعاء لا على الحال، كأنه قال: ضيّق الله صدورهم كما يقال: جاءني فلان وسّع الله رزقه، واستشهد بأبيات كثيرة منها:

أَلَا يَا سَيَالاتِ الدَّحَائِلِ بالضُّحَى عَلَيْكُنَ مِنْ بَيْنِ السِّيالَِ سَلَامٌ

وَلَا زَالَ مُنْهَلُ الرَّبِيعِ إِذَا جَرَى عَلَيْكُنَّ مِنْهُ وَابِلٌ وَرِهَامٌ»[3]

وَوَجّهَه الزّجّاج﴿حَصِرَتْ صُدورُهُمْ﴾ بأنها«خبر بعد خبر والتقدير: ثم أخبر ﴿حَصِرَتْ صُدورُهُمْ أَنْ يُّقَٰتِلُوكُمْ﴾»[4]

اختار العُكبري كلّ توجيه من توجيهات النّحاة وأجملها في قوله«﴿حَصِرَتْ﴾ فيها وجهان:

أحدهما لا موضع لهذه الجملة، وهي دعاء عليهم بضيق صدورهم عن القتال، والثاني لها موضع وفيه وجهان: أحدهما جر صفة لقوم وما بينهما صفة أيضا وجاؤوكم معترض، وقد قرأ بعض الصحابة ﴿بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بحذف ﴿اَوْ

[1] الفرّاء: معاني القرآن، ج 1، ص 282

[2] المبرّد: المقتضب، ج 4، ص 124–125

[3] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 207

[4] الزّجّاج: معاني القرآن: ج 2، ص 89

جَآءُوكُمْ﴾ والثاني موضعها نصب وفيه وجهان: أحدهما: موضعها حال وقد مُرادة تقديره(أو جاءوكم قد حصرت) والثاني صفة لموصوف محذوف أي: جاءوكم قوما حصرت " و المحذوف حال موطئة ويُقرأ بالنّصب على الحال وبالجر صفة لقوم، وإن كان قد قُرِئ حصرتُ بالرفع فعلى أنه خبر وصدورهم (مبتدأ) [1] لم يضعف النحاة قراءة الجمهور بل اكتفوا بذكر الوجوه فقط.

2/ اسم إن

هو أيضا أحد المعمولات التي تأتي منصوبة بأحد العوامل(لكن ،ليت ،أن ، كأن ، إن، لعل) و في الآية جاء اسم (إن) مرفوعا لذا وجهها النحاة أكثر من توجيه.

قرأ الجمهور قوله تعالى﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(طه 63) بتشديد(إنّ) وبالألف في (هذان) وتخفيف النون، و قرأ ابن كثير بتخفيف(إن) و (هذان) بالألف مع تشديد النون ، وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف نون ﴿هَٰذَٰنِ﴾، وقَرَأ أبو عمرو بن العلاء﴿إِنَّ﴾مشددة و﴿هَٰذَٰنِ﴾ بالياء مع تخفيف النونّ، وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وأبو بكر وخلف بتشديد﴿إِنَّ﴾ و﴿هَٰذَٰنِ﴾ بالألف وتخفيف النون.[2]

تعددت واختلفت آراء النحاة في توجيه القراءة لأنها خالفت صريح القاعدة، التي تقتضي أن اسم (إن) دائما منصوب، ومن توجيهاتهم التي أحصاها العُكبري في كتابه إلى ست توجيهات نذكر منها الآتي[3]:

1) وُجِّهت(إِنَّ) بمعنى (نعم) وفي قول سيبويهِ شاهد على ذلك"وأما قول

[1] العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 196-197

[2] أحمد بن محمد البنا: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 2، ص 249 وقرأ بها الشنبوذي، الحسن، شيبة، الأعمش، طلحة، حميد، أيوب، أبو عبيد، أبو حاتم، ابن عيسى الأصبهاني، ابن جرير، ابن جبير الأنطاكي لأحمد مختار و عمر عبد العال سالم مكرم،: معجم القراءات، ج 4، ص 89

[3] العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 419

العرب في الجواب إنه، فهو بمنزلة أجل، وإذا وصلت قلت: إنّ يا فتى، وهي التي بمنزلة أجل، قال الشاعر:

بَكَّر الْعَوَاذِلِ فِي الصَّبُوح يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقُلنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبُرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ»[1]

لم يذكر العُكبري قول سيبويهِ ولا الشاهد الذي أتى به اكتفي بذكر أن(إنّ) بمعنى نعم. و سيبويهِ لم يذكر القراءة، بل ذكر الوجه فقط. وهناك شاهد آخر من النثر على أن(إنَّ)بمعنى نعم "كما قال ابن الزبير للأعرابي لما قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك،فقال له: إنَّ وراكبها»[2] وتبّع النحاة رأي سيبويهِ في هذا ومنهم: النّحّاس[3]، وابن خالويهِ،[4] الزَّجّاج[5]، ومكي بن أبي طالب القيسي[6]، وابن الأنباري[7].

بالرغم من إقرارهم بهذا التوجيه إلى أنهم ضعفوه من أجل اللام التي في الخبر والتي تأتي في الشعر لضرورة كقول الشاعر:

أُمُّ الحليس لَعَجُوزٌ شَهْرَ بَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ

وَوَجْهُ الْكَلَامِ (لَأُمُّ الْحُلَيْسِ عَجُوزٌ) وفيه ضعف وهو قليل في كلامهم[8]

---

[1] سيبويهِ: الكتاب، تح، عبد السلام محمد هارون، ج 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 3، 1412 هـ/ 1992 هـ، ص 151

[2] ابن خالويهِ: الحجة في القراءات السبع، ص 243

[3] النّحّاس: إعراب القرآن، ص 586

[4] ابن خالويهِ: الحجة في القراءات السبع، ص 243 وذكر أن المبرّد أخذ بهذا الوجه

[5] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص363

[6] مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 22

[7] ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ج 2، ص 145

[8] مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 22 و ابن الأنباري: البيان في إعراب غريب القرآن، ج 2، ص 145

وبسط القول ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) "إنّ التي بمعنى نعم لا تعمل شيئا، كما أن نعم كذلك ف(هذان) مبتدأ مرفوع بالألف و(ساحران) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (لهما ساحران)، و الجملة (هما ساحران) خبر(هذان) ولا يكون(لساحران) خبر(هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ"[1]

2) إن فيها ضمير الشأن محذوف وما بعدها مبتدأ وخبر والتقدير(إنّه هذان لساحران) ردّ النّحاة أيضا هذا الوجه بسبب اللام التي في الخبر الذي يبعده ويضعّفه[2]

وقال الزجاج"والذي عندي–والله أعلم– وكنت عرضته على عَالِمَيْنا –محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي– فقبلاه وذكرا أنّه أجود ما سمعناه في هذا، وهو (إنّ) قد وقعت موقع (نعم) واللام وقعت موقعها و أن المعنى هذان لهما ساحران"[3] ذكر العُكبري توجيه الزَّجّاج وقال عنه إنّه حذف المبتدأ ولم يُضعِّف رأيه.

والتقدير (إنَّه هذان لهما ساحران) فالهاء ضمير الشأن اسم إن، و(هذان) مبتدأ وخبره الجملة(لهما ساحران) و(هما) مبتدأ خبره (ساحران) والجملة (هذان لهما ساحران) خبر لضمير الشأن.

3) أن الألف في هذان للتثنية في كل حال، وهي لغة لبني الحارث وقيل لكنانة ومن الأبيات التي استشهد بها النحاة[4]:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

[1] ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، ص 49

[2] العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 419 و مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآنّ، ج 2،ص 22

[3] الزجاج: معاني القرآن، ج 3، ص 363

[4] العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 419 ومكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، ج 2، ص 21 وابن خالويهِ: الحجة في القراءات السبع، ص 242 والفرّاء: معاني القرآن، ج 2، ص 184 وابن الأنباري: البيان إعراب غريب القرآن، ص 144–145

وأيضا:

تَزَوَّدَّ مِنَّا بَيْنَ أُذُنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هابي التُّرَابِ عَقِيمٌ

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مُسَاغًا لِنَبَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّا

لا يذكر العُكبري الأبيات الشعرية التي استشهد بها النحاة .

4) أنه لما تثُنِّى (هذا) اجتمع ألفان: ألف هذا وألف التثنية فوجب حذف واحدة لالتقاء الساكنين، فمن قدَّر المحذوفة ألف (هذا) والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياءا، ومن قدّر العكس لم يغير الألف لفظها[1].

5) أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو(هذا) جُعل كذلك في التثنية، ليكون المثنى كالمفرد، لأنه فرع عليه واختار هذا القول: ابن تيمية[2]

6) إنّ مؤكّدة تعمل النصب والرفع و (ها) اسم إنّ وهو ضمير القصة و(ذان) مبتدأ

و(لساحران) خبر المبتدأ و جملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر(إنّ) وهذا رأي الأديب النحوي الأندلسي[3]. ويُعترض على هذا التخريج بأمرين:

- كان يقتضي أن يكتب في المصحف (إنها ذان لساحران)
- دخول اللام على خبر المبتدأ ضعيف.[4]

7) هو رأي الفرّاء والوجه الآخر أن تقول: وجدت الألف دعامة وليست بلام فعل فلما تثُنِيت زِدت عليها نونا ثم تركت الألف ثابتة على حالها، لا تزول على كل حال كما قالت

[1] ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، ص 49

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[3] المرجع نفسه، ص51،

[4] المرجع نفسه، ص 51-52

العرب (الذي) ثم زادو نونا تدل على الجمع فقالوا: الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه وكنانة يقولون (اللّذون)[1]

لا يذكر العُكبري الأوجه الأربعة الأخيرة.

2/ المجرورات

وهي من المعمولات المجرورة والعامل فيها حرف الجر أو الإضافة.

1) المجرور بحرف الجر: اسم مجرور بحرف الجر، وورد في هذه القراءة ما جاء مخالفا لصريح القاعدة، من مجيء الاسم المجرور مرة مرفوعا وأخرى ساكنا.
قرأ أبو جعفر بضم التاء في﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ وقرأ الباقون بالكسرة الخالصة على حرف الجر[2]، في قوله تعالى ﴿إِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ﴾ (البقرة 33)

ردّ النّحاة قراءة أبي جعفر لأن ما حقّه الجر بحرف الجرّ جاء مرفوعا قال النّحّاس« ... وهذا لحن لا يجوز»[3] وقال الزمخشري« ... ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع»[4] وضعّفها العُكبري«الجمهور على كسر التاء وقرئ بضمها وهي قراءة ضعيفة جدا وأحسن ما تُحمل عليه أن يكون الراوي لم يضبط على القارئ وذلك أن يكون القارئ أشار إلى الضم تنبيها على أن الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء ولم يدرك الرّاوي هذه الإشارة، وقيل إنه نوى الوقف على التاء ساكنةً ثم حرّكها بالضم إتباعا لضم الجيم، وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف»[5] ويضيف قائلا «ومثله ما حكى عن

[1] الفرّاء: معاني القرآن، ج2، ص 184

[2] أحمد بن محمد البنا: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، ج 1، تح، شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1، 1407 هـ/1987 م، ص 387 وقد قرأ بها: سليمان بن مهران، الشنبوذي، ابن جماز، عيسى بن وردان أحمد مختار عمر عبد العال سالم مكرم: معجم القراءات، ج 3، ص 45

[3] النّحّاس: إعراب القرآن، ص 34

[4] الزمخشري: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص 71

[5] العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 37

امرأة رأت نساءا معهن رجل فقالت: أفي سوأة أنتنه بفتح التاء، وكأنها نونت الوقف على التاء ثم ألقت عليها حركة الهمزة فصارت مفتوحة»[1]

وقرأ أبو عمرو بسكون الألف في﴿بَارِئْكُم﴾ في قوله تعالى ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُم﴾(البقرة 54) والجمهور على جرّها[2].

خطّأ النحاة هذه القراءة لأنّه سكّن حركة الإعراب نقل عن النّحّاس قوله«... فزعم أبو العباس أنّه لحن لا يجوز في كلام ولا شعر لأنها حركة حرف الإعراب»[3]

وقال العُكبري "ورُوِي عن أبي عمرو تسكينها فرارا من توالي الحركات، وسيبويهِ لا يثبت هذه الرواية وكان يقول: إن الرّاوي لم يضبط عن أبي عمرو، لأن أبا عمرو اختلس الحركة فظن السامع أنه سكَّن»[4]

وقال ابن خالويهِ "يُسكّن أبو عمرو الهمز في قوله تعالى ﴿يَنصُرْكُم﴾ و ﴿يَلْعَنْهُم﴾ و ﴿يَجْمَعْكُمْ﴾ و ﴿اَسْلِحَتْكُمْ﴾ كراهية لتوالي الحركات واستشهد على ذلك بقول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللهِ وَلَا واغَلِ[5]

وذهب المبرّد إلى أن الرواية الصحيحة هي (أسقى) وهذا أعلى درجات التشدد في القياس، إذ وصل الأمر إلى تخطئة سيبويهِ[6]

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[2] ابن مجاهد: السبعة في القراءات، تح، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، 1972، ص 154 وقُرأ بسكون ﴿بَارِئْكُم﴾ حمزة واليزيدي والداني أحمد مختار عمر عبد العال سالم مكرم: معجم القراءات، ج 1، ص 54

[3] النحاس، إعراب القرآن، ج1، ص42

[4] العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 44

[5] ابن خالويهِ: الحجة في القراءات، ص 77-78

[6] محمد خان: أصول النحو العربي، ص 43

2) الفصل بين المتضايفين

قرأ ابن عامر﴿كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ في قوله تعالى﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾(الأنعالم 137) بضم الزاي في ﴿زُيِّنَ﴾ ورفع﴿ قُتْلُ﴾ ونصب ﴿أَوْلَٰدَهُمْ﴾ وبياء في ﴿شُرَكَآئِهِمْ﴾[1]

رفض النحاة قراءة ابن عامر لأنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بظرف أو بحرف جر، وأول من طعن في هذه القراءة من نحاة الكوفة الفراء فقال« ... وليس قول من قال: إنّما أرادوا مثل قول الشاعر: فزججتها متمكنا زجَّ القلوص أبي مزادة بشيء. وهذا مما يقوله نحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله في العربية»[2]، ووصفها ابن خالويهِ بالقبح« ... وهو قبيح في القرآن إنما يجوز في الشعر»[3] ، كما وصفها أيضا مكي بن أبي طالب بالبعد فقال«... فهي قراءة بعيدة»[4]

وقال النّحّاس «فلا يجوز في كلام ولا في شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف لأنّه لا يفصل فأما بالأسماء بغير الظرف فلحن»5 وضعَّف ابن الأنباري قراءة ابن عامر«... ومثل هذا لا يكون في اختيار الكلام بالإجماع واختلفوا في ضرورة الشعر فأجازه الكوفيون وأباه البصريون هذه القراءة ضعيفة في القياس والإجماع»[6]

[1] أحمد بن محمد البنّا: إتحاء فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، ج 2، ص 32 وابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص 270

[2] الفراء: معاني القرآن، ج 1، ص 358

[3] ابن خالويهِ: الحجة في القراءات السبعة، تح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط 3، 1399 هـ/1979 م، ص 151

[4] مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 309

[5] النّحّاس: إعراب القرآن الكريم، ص 286

[6] ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ج 1، ص 343

رد الزّمخشري أيضا هذه القراءة بقوله «وأما قراءة ابن عامر(...) برفع القتل ونصب الأولاد وجرِّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمِجًا مردودا»[1]وردّ عليه أبو حيان الأندلسي بقوله«وأعجب لعجَمي ضعيف في النّحو يردّ على عربي صريح محض قراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظنِّ هذا الرّجل بالقرّاء الأئمة الذي تخيَّرتهم الأمة لنقل كتاب الله شرقا وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم»[2] ورد القشيري على من وصف قراءة ابن عامر بالقبيحة« وقال قوم: هذا قبيح وهذا محال لأنّه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو الفصيح وقد ورد في كلام العرب وفي مصحف عثمان (شركايهم) بالياء وهذا يدلّ على قراءة ابن عامر»[3]

الظاهر أن النحاة لم يقعّدوا على الشاهد الواحد حتى لو كان قراءة، بل اعتمدوا في تقعيدهم على المطَّرد، واعتبروا ما دونه من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه، فالعُكبري من النّحاة المتأخرين ووصف هذه القراءة بالبعد في قوله«... وقد فصل بينهما بالمفعول، وهو بعيد، وإنّما يجيء في ضرورة الشعر»[4]وقال أبو غانم حامد بن حمدان النحوي«قراءة ابن عامر لا تجوز في اللغة العربية وهي زلّة عالم وإذا زلّ لم يجز اتباعه»[5]

وصل بالأمر بالنّحاة إلى تلحين القارئ وتضعيف القراءة، وبُعدها واتهامه بالزلّل والخطأ لأنه خالف قاعدة نحوية مُفادها لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه لأنهما بمثابة الشيء الواحد.

---

[1] الزمخشري: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به، خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1430 هـ/ 2009 م، ص 348

[2] أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، ج 4، 658

[3] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج ، ص 43

[4] العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 269

[5] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ص 42

4) المضاف إلى ياء المتكلم

قرأ يحي بن وثاب وحمران بن أعين والأعمش وحمزة﴿بِمُصْرِخِيّ﴾ بكسر الياء[1] والجمهور بالنصب في قوله تعالى﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾(إبراهيم 24)

ضعّف النّحاة هذه القراءة، قال الفرّاء"ولعلها من وهم القرّاء، طبقة يحي فإنه قل من سلِم منهم من الوهم لعله ظنّ أنّ الباء في ﴿بِمُصْرِخِيّ﴾ خافضة للحرف كلّه (...) وقد سمعت بعض العرب ينشد

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَا فِيّ قَالَتْ لَهُ: مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيّ

فخفض الياء من (في) فإن يك ذلك صحيحا فهو مما يلتقي من السَّاكنَين فيُخْفض الآخِر منهما"[2]إذ هذا البيت ليس بمجهول القائل"إن هذا البيت منسوب إلى الأغلب بن عمرو العجَلي (استشهد في غزوة نهاوند سنة20 هـ) إذ ليس بمجهول ، وما كان مجهولا عند قوم، فهو معلوم عند آخرين وهذه اللغة باقية في أفواه الناس إلى اليوم في نواحي الشام، يقول قائلهم: ما فيّ أفعل كذا، ونصّ قطرب(ت 206 هـ) على أنها لغة في بني يربوع(من تميم) وقال أبو عمرو بن العلاء: هي إتْباع حركة الياء لما قبلها، وقد روى بيت النابغة:

عليّ لَعَمْروٍ نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ لَوَالِدهُ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَارِبِ[3]

تشدد الأخفش في ردّ هذه القراءة" وهذا لحن، لم نسمع بها من أحد من العرب ولا من أهل النحو"[1]وقال مكي بن أبي طالب القيسي"فالقراءة بكسر الياء فيها بعد من جهة

[1] أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم: معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في علم القراءات وأشهر القرّاء، ج 3، مطبوعات جامعة الكويت، د ب، ط 3، 1408 هـ/ 1988، ص 234

[2] الفرّاء: معاني القرآن، ج 2، ص 75-76

[3] أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، في التفسير، ج 6، ص 429 و محمد خان: أصول النحو العربي، ص 19

الاستعمال وهي حسنة على الأصول لكن الأصل إذا طُرح صار استعماله مكروها وبعيدا»[2] وذهب العُكبري مذهب النحاة في ردّ هذه القراءة «ويقرأ بكسرها وهو ضعيف لما ذكرنا من الثقل وفيها وجهان: أحدهما أنه كسر على الأصل والثاني أراد مصرخي وهي لغة يقول أربابها فتيّ ورميته فتُتبع الكسرة الياء إشباعا إلا أنه في الآية حذف الياء الأخيرة اكتفاء بالكسرة التي قبلها»[3]

ضعّف النحاة هذه القراءة لأنه من اللهجات التي لا يقعّد على مثيلاتها.

قرأ حمزة والكسائي بإضافة مائة إلى سنين[4] ﴿مِأْئَةٍ سِنِينَ﴾في قوله تعالى﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِأْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾(الكهف 25)

ضعفها النحاة قال عنها المبرد «هذا خطأ في الكلام غير جائز وإنما يجوز في الشعر للضرورة»[5] يخلص العُكبري إلى القول «يقرا بتنوين مائة وسنين بدلا من ثلاث وأجاز قوم أن تكون بدلا من مائة لأن مائة في معنى مئات ويقرأ بالإضافة وهو ضعيف في الاستعمال، لأن مائة تضاف إلى المفرد، ولكنه حمله على الأصل إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع ويقوي ذلك ان علامة الجمع هنا جبر لما دخل السنة من الحذف فكأنها تتمة الواحد»[6]

ضعف العُكبري هذه القراءة بادئ الأمر ثم حاول إيجاد وجه لها وحملها على الأصل.

---

[1] الأخفش: معاني القرآن، ج 2، ص 407

[2] مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج 1، ص 437

[3] العُكبري إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 364

[4] ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص 390 وقرأ بها أيضا: أبو جعفر، خلف، الحسن، الأعمش، طلحة، يحي، ابن أبي ليلة، ابن سعدان، ابن عيسى الأصبهاني، ابن جبير الأنطاكي أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم: معجم القراءات، ص 359

[5] المبرد: المقتضب، ج 2، ص 169

[6] العبكري، املاء ما من به الرحمان من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن، ص397

4) العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الجار

قرأ حمزة بجر ﴿الأَرْحَامِ﴾ في قوله تعالى﴿وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَذِے تَسَّآءَلُونَ بِهِۦ وَالَارْحَامَ﴾ (النساء 1) والجمهور على النصب[1] ذهب البصريون إلى انه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض والكوفيون يجوزون ذلك[2]. ،وحجة الكوفيين قراءة حمزة بجر الأرحام والغريب أن الفرّاء أبرز نحاة الكوفة يصف هذه القراءة بالقبح «و فيه قبح لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كُني عنه، وقد قال الشاعر في جوازه:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا. وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غوطٌ نفَانِف

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه[3] قال مكي بن أبي طالب القيسي"... وهو قبيح عند سيبويهِ لأن المضمر المخفوض بمنزلة التنوين، لأنه يعاقب التنوين في مثل: غلامي وغلامك وداري ونحوه ويدل على أنه كالتنوين أنهم حذفوا الياء من النداء، إذ هو موضع يحذف منه التنوين تقول: يا غلام أقبل، فلا تعطف على ما قام مقام التنوين كما لا تعطف على التنوين، وقال المازني: كما لا يعطف الأول على الثاني، إذ لا ينفرد بعد العطف، كذلك لا يعطف الثاني على الأول، فهما شريكان لا يجوز في أحدهما إلا ما يجوز في الآخر [4]

قال الزمخشري "والجر على عطف الظاهر على المضمر وليس بسديد لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد»[5]

---

[1] ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص 226 قرأ بها أيضا المطوِعي، وإبراهيم النّخعي، قَتادة، والاعمش أحمد. مختار عمر عبد العال سالم مكرم: معجم القراءات القرآنية،ج2، ص104.

[2] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج 2، تح، محمد. محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د ط، 1433 هـ/ 2012 م، ص 379

[3] الفراء: معاني القرآن، ج. 2، ص 252

[4] مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، ج 3، ص 225-226

[5] الزمخشري: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ص 215

وذكر العُكبري "ويقرأ بالجر، هو معطوف على المجرور، وهذا لا يجوز عند البصريين، وإنما جاء في الشعر على قبحه وأجازه الكوفيون على ضعف، وقيل الجر على القسم، وهو ضعيف أيضا لأن الاخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء، ولأن التقدير في القسم وبرب الأرحام» [1]ويقول باحث «أما ابن جني فكان اقرب إلى قبول هذه القراءة بعد تأويلها»[2] قال ابن جني «ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها، وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب واخف وألطف، ذلك أن لحمزة ان يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت ان تكون فيه باء ثانية حتى كأنني قلت(و بالأرحام) ثم حذفت الباء» [3] ورد باحث قول ابن جني هذا بطرح تساؤل «وهنا نسأل: هل يستقيم لأحد ان يتكلم على غير ما تقتضي القاعدة والأصول اللغوية ثم يقول إنني اعتقد و أفترض وجود كذا وكذا فإذا صار الامر على هذا النحو فما الفائدة من وضع القاعدة؟ »[4]

ردّ النحاة قراءة حمزة لأنها خالفت قاعدة مشهورة وهي لا يجوز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الجار ولم يقعّدوا عليها.

[1] العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 172

[2] مجدي محمد. حسين: القاعدة اللغوية والقراءات المخالفة، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، مصر، د ط، 2006، ص 74

[3] ابن جني: الخصائص، ج 1، تح، محمد. علي النجار، المكتبة العلمية، ب ب، ، ب ط، 2006 م، ص 285

[4] مجدي محمد. حسين: القاعدة اللغوية والقراءات المخالفة، ص 74

الفصل الثاني:

التوجيه النحوي لما خالف القاعدة النحوية في الأفعال

تنقسم الأفعال إلى ماض وحاضر ومستقبل

فعل ماض وأمر ومضارع، والفعل الماضي والأمر الأصل فيهما البناء، والفعل المضارع معرب لمشابهته الأسماء وإليه ذهب البصريون «المضارع يرتفع بوقوعه موقعا يصح ان وقوع الاسم فيه لأنك تقول في زيد ضارب زيد يضرب وذهب الفراء وأكثر الكوفيين إلى أن عامل الرفع تعريته من النواصب والجوازم»[1]

1) الفعل المضارع المجزوم: الفعل المضارع يكون معمولا والعامل فيه الحروف الآتية التي تجزم فعلا واحدا وهي"لم،لا النافية، لام الأمر، ولمَّا»[2]وأسماء تجزم. فعلين« ما، أي، متى، أين، حيثما، مهما، إذ ما، أنَّى»[3]

قرأ أبو جعفر وشيبة وطلحة بياء ساكنة ونون مفتوحة ﴿ تَرَيْنَّ﴾ في قوله تعالى ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَداً﴾(مريم 25) وقراءة الجمهور بالجزم[4]

شرح العُكبري قراءة الجزم ووصف قراءة الرفع بالبعيدة لأن إما تجزم الفعل بعدها "تَرينَّ أصله ترأيين مثل ترغبين فالهمزة عين الفعل والياء لامه، وهو مبني هنا من أجل نون التوكيد مثل لتضربن، فألقيت حركة الهمزة على الراء وحذفت اللام للبناء كما تحذف في الجزم وبقيت ياء الضمير وحرِّكت لسكونها وسكون النون بعدها، فوزنه يفين وهمزة هذا الفعل تحذف في المضارع أبدا ويقرا ترين بإسكان الياء وتخفيف النون على أنه لم يجزم

[1]عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة في أصول علم العربية، شرح، خالد الازهري، تح، البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص 37

[2]المرجع نفسه، ص 211-214

[3]المرجع نفسه، ص 216-229

[4]احمد. مختار عمر عبد. العال سالم. مكرم: معجم القراءات، ج 4، ص 4

بإما وهو بعيد»[1]وهذا ما ذهب إليه قبله ابن الانباري لكنه لم يذكر قراءة الرفع، ذكر قراءة الجزم وشرحها[2].

وكذلك الزجاج لم يذكر قراءة الرفع اكتفى بذكر قراءة الجزم وشرحِها قائلا«يجوز قراءة(تَرْأَينَّ) ولم يقرأ بالألف أحد وهي جيِّدة بالغة لكنها لا تجوز في القراءة وكذلك قوله عز وجل (إنني معكما أسمع وأرى) ويجوز وأرأى بالألف ولا تقرأ بها لفظها (أرأي) إن القراءة سنة متبعة والأجود(أرى) وكذلك(تَرينَّ) الأجود بغير همز والتاء علامة التأنيث والأصل(تَرْآيين) والياء حركت لالتقاء الساكنين، النون الأولى من النون الثانية وكذلك تقول المرأة اخشين زيدا[3]لم يذكر مكي بن أبي طالب القيسي قراءة (ترين) بالرفع، تكلم عن قراءة الجزم[4]

اللغة الجيدة قراءة الجمهور (ترين) بالجزم لأن العامل عمل عمله في الفعل.

قرأ ابن كثير وقُنبُل برفع الفعل (يتق)[5] في قوله تعالى ﴿اِنّهُ مَنْ يَتَقِ وَيَصْبِرْ﴾ (يوسف 90) وجّه العُكبري هذه القراءة ثلاثة توجيهات في قوله«الجمهور على حذف الياء و(من) شرط والفاء جوابه، ويقرأ بالياء وفيه ثلاثة أوجه:أحدها أن أشبع كسرة القاف فنشأت الياء والثاني أنّه قدّر الحركة على الياء وحذفها بالجزم، وجعل حرف العلة كالصحيح في ذلك والثالث أنه جعل(من) بمعنى الذي فالفعل على هذا مرفوع و(يصبر) بالسكون فيه وجهان: أحدهما أنه حذف الضمة لئلا تتوالى الحركات، او نوى الوقف عليه، وأجرى الوصل مجرى الوقف، والثاني هو مجزوم على المعنى لأن (من) هنا وإن كانت بمعنى الذي ولكنها بمعنى الشرط لما فيها من العموم والإبهام، ومن هنا دخلت الفاء في خبرها

[1]العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 409

[2]ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ج. 2، ص 123

[3]الزجاج: معاني القرآن، ص 326

[4]مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب غريب القرآن، ج 2، ص 8-9

[5] أحمد مختار عمرو عبد العال سالم مكرم: معجم القراءات ج 3 ،ص 191

ونظيره(فاصدق وأكن) في قراءة من جَزَم»[1]ذكر العُكبري وجوه القراءة دون تضعيف، وأما النحاة الذين سبقوه ضعفوا هذه القراءة ويظهر هذا في قول ابن الأنباري "ومن قرأ (يتق) بإثبات الياء فهي قراءة ضعيفة في القياس" وضعف الوجهين الثاني والثالث في قول العكبري وكلا الوجهين ليس بقوي في القياس[2].

ذكر ابن خالويهِ إن هذه القراءة لهجة لبعض العرب "أن من العرب من يجري الفعل مجرى الصحيح فيقول: لم يأتي زيد، وأنشد الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمي مَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ»[3]

وضعَّف هذا مكي بن أبي طالب القيسي"وفي هذا ضعف لأنه أكثر ما يجوز في الشعر وقد قيل إن(من) بمعنى الذي ويصبر مرفوع على العطف على يتقي، لكن حذفت الضمة استخفافا وفيه بعد ايضا وقد حكى الأخفش انه سمع من العرب(رُسُلْنَا) بإسكان اللام تخفيفا وإثبات الياء في يتقي مع جزم يصبر ليس بالقوي على أي وجه تأولتُه»[4]

أجمع النحاة على قراءة الجزم ورفضوا قراءة الرفع.

3) قرأ الجمهور بالياء وقرأ بالتاء﴿فَلْيفْرَحُواْ﴾ في قوله تعالى﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾(يونس 58) وهي قراءة أبيٍّ وأنس، رويس، الحسن، المطوّعي، أبي رجاء، محمد بن سيرين، الاعرج، العباس بن فضل، عمرو بن قائد، وأبي جعفر، السُلَمي، وقَتادة، والجحدري، وعثمان بن عفان[5]

---

[1]العُكبري: ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 354

[2]ابن الأنباري: البيان فيغريب إعراب القرآن، ص 44-45

[3]ابن خالويهِ: الجحة في القرلءات السبع، ص 198

[4]مكي بن أبي طالب القيسي: البيان في مشكل إعراب القرآن، ج. 1، ص 426-427

[5]ابن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات، ج1، ص313، أحمد بن محمد البنا: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأبع عشر، ج 2، ص 116 وقرأ بها أيضا: ابن عامر، ابن العباس، ابن هرمز، ابو جعفر المدني، يعقوب، زيد بن ثابت، أحمد. مختار عمر عبد العالم. سالم. مكرم: معجم القراءات القرأنية، ج 3، ص 80

وصف الأخفش هذه القراءة بالرديئة «وهي لغة للعرب رديئة لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على(اِفْعَلْ) يقولون ﴿لَتقُلْ زَيْدٌ﴾ لأنك لا تقدر على(اِفْعَلْ) ولا تدخل(اللام) إذا كلّمت الرجل فقلت (قُلْ) ولم تحتج إلى اللام»[1] ويصفها ابن خالويهِ بالضعف "وهو ضعيف في اللغة العربية لان العرب لم تستعمل الامر باللام للحاضر إلا فيما يسم فاعله كقولهم: لِتُعنَ بحاجتي ومعنى فبذلك إشارة إلى القرآن لقوله (قد جاءتكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور)يعنى به: القرآن لقوله (هو خير مما يجمع الكفرة)"[2]

وهذه القراءة عند أبي علي الفارسي من الأصول المرفوضة «ولو قلت فَلتَفْرحُوا وألحقت التاء لكنت مستعملا لما هو كالمرفوض، وإن كان الأصل، فلا تُرَجَّح القراءة بالتاء فإن ذلك هو الأصل لما قد ترى كثيرا من الأصول المرفوضة»[3] ذهب ابن جني إلى ما ذهب إليه معلمه ابو علي الفارسي «لكن (فلتفرحوا) بالتاء خرجت عن أصلها وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللام، فأصل اضرب لتضرب»[4] لم يوجه العُكبري هذه القراءة في كتابه إملاء ما منَّ به الرحمان وذكر في كتابه إعراب القراءات الشواذ الآتي «فليفرحوا بالياء والتاء وسكون باللام والياء أجود، لأن أمر المُواجه فافرَحوا وقد قرأ بن مسعود ويقرأ كذلك ألا إنه بكسر اللام. على الأصل، إذ الأصل في لام الأمر الكسر[5]

[1] الاخفش: معاني القرآن، ص 375

[2] ابن خالويهِ: الحجة في القراءات السبعة، ص 182

[3] ابو علي الفارسي: الحجة، ج 4، صة282

[4] ابن جني: المحتسب في وجوه القراءات الشاذ، ج 1، ص 313

[5] العُكبري: إعراب القراء الشواذ، ج 3، ص 647-648

2)الفعل المضارع المنصوب:

هو معمول وعامل النصب فيه حروفه (ان للاستقبال، لن لنفي الاستقبال، كي للتعليل، إذن)[1]

قرأ نافع بالرفع ﴿ ويَقُولَ﴾ والباقون بالنصب [2]في قوله تعالى﴿ وزلزلوا حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ وَالذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتِىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾(البقرة 214) في مسألة(حتى) خلاف بين البصريين والكوفيين «ذهب الكوفيون إلى ان حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير(أن) وقال البصريون إن(حتى) من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال، فقد رأوا (أن) بعد الفعل يصبح مصدرا جاء بعد حتى العاملة عامل الأسماء»[3] اصطدمت آراؤهم بهذه القراءة التي لا ترجّح ما قالوه، لذا لجأ النحاة إلى توجيه هذه القراءة لتتفق والقاعدة التي وضعوها، قال الفرّاء: «وقد كان الكسائي قرأ بالرفع دهرا ثم رجع إلى النصب وهي قراءة عبد الله وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول الرسول وهو دليل على معنى النصب.»[4]

الحجة لمن رفع الفعل عند ابن خالويهِ«أنه أراد بقوله زلزلوا المضي وبقوله (حتى يقول) الحال ومنه قول العرب:قد مرض زيد حتى لا يرجونه فالمرض قد مضى وهو الآن في هذه الحال»[5] أما ابن الأنباري فقد وجه القراءة كالآتي «فالنصب بتقدير أن بعد حتى وتقديره حتى أن يقول وحتى هاهنا غاية بمعنى (إلى أن) فجعل قول الرسول صلى الله عليه وسلم غاية لخوف أصحابه والرفع على أنه فعل قد مضى وانقضى وأن يخبر عن الحال التي كان فيها الرسول في ما مضى وحتى لا ينتصب الفعل بعدها إلا إذا كان

[1] عبد القاهر الجرجاني، العامل المائة في أصول علم العربية، ص203-206.

[2]السفاقسي: غيث النفع في في القراءات السبع، تح، أحمد محمود عبد السميع الشافعي الخيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1425 هـ/ 2004 م، ص 108

[3]أبن الانباري: الإنصافةفي مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص 489-490

[4]الفراء: معاني القرإن، ج. 2، ص 133

[5]ابن خالويهِ: الحجة فيالقراءات السبع، ص 95-96

بمعنى الاستقبال فأما اذا كان بمعنى الحال فلا ينتصب بعدها بتقدير أن لأن أن تخلصه للاستقبال ومعنى الآية وزلزلوا حتى قال الرسول أو حتى كان من شأنه أن يقول فيكون حكاية الحال كقوله تعالى (هذَا من شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِهِ) فحكى تلك الحالة»[1] يضيف قائلا«ألا ترى أنه لو لم يحمل على الحكاية لما صحَّ، لأن هذا إشارة إلى الحاضر وليس الرجلان حاضرين الآن، فالمعنى فوجد فيها رجلين حالهما أنهما يقتتلان يشار إليها بأن هذا من شيعته وهذا من عدوه وإنما لم يتنصب الفعل بعد (حتى) إلا إذا كان بمعنى الاستقبال دون الماضي والحال، لأنه إذا كان بمعنى الاستقبال كان في تقدير مفرد لأنه يكون مع (أن) في تقدير المصدر و(حتى) تعمل في المفردات وإذا كان بمعنى الماضي والحال كان جملة و (حتى) لا تعمل في الجملة ولهذا لم نحكم بعد حتى بموضع من الإعراب في قول الشاعر: وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقِدْنَ بِأَرْسَانٍ»[2]وقال العُكبري في هذه القراءة«يقرأ بالنصب والتقدير: إلى أن يقول الرسول فهو غاية والفعل هنا مستقبل حُكيت به حالهم، والمعنى على المضيّ والتقدير إلى ان قال الرسول، ويُقرأ بالرفع على أن يكون التقدير زلزلوا فقال الرسول: فالزلزلة سبب القول، وكلا الفعلين ماض فلم تعمل فيه حتى»[3]

لم يضعّف النحاة هذه القراءة بل حاولوا ايجاد تخريجات لها وتأويلات لتتناسب مع القاعدة التي وضعت.

2) قرأ ابن عامر ﴿وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾(البقرة 166) بنصب فيكون [4] وأيضا ﴿إِذَاَ قَضَى أَمْرًا فَإِنّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾(آل عمران 47) وفي قوله تعالى ﴿وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾(مريم 34) وأيضا في ﴿فَإِذَا قَضَى أَمْرًا فإنما يَقُولُ لَهُ كُن

[1]ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ص 150

[2]المرجع نفسه، ص 150

[3]العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات، ص 98

[4]محمد سالم محيسن: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، ج. 1، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 2، 1408 هـ/ 1988 م، ص 178

فَيَكُونُ﴾(غافر 68) وقرأ ابن عامر والكسائي بنصب فيكون [1] في سورتي النحل ويس في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قُلْنَا لِشَيءٍ اِذَا اَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾(النحل 40) وفي قوله تعالى ﴿إِنَّمَا اَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْءً **أن** يقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ (ياسين 81)

قال الفراء في توجيه هذه القراءة "رفع لا يكون نصبا إنما هي مردودة على يقول(فإنما يقول فيكون) وكذلك في قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونْ قَوْلُهُ الحَقْ﴾، رفع لا غير، وأما التي في النحل ﴿إنما قلنا لشيء اذا اردناه ان نقول كن فيكون﴾ فإنها نصب وكذلك في يس نصب لأنها مردودة على فعل قد نصب بأن وأكثر القراء على رفعها والرفع صواب، وذلك أن نجعل الكلام مكتفيا عند قوله ﴿إذا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ كُنْ﴾ فقد تم الكلام ثم قال: فيكون ما أراد الله وإنه لأحب الوجهين إليَّ وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النصب " [2]

وحجة قراءة النصب عند ابن خالويهِ"الحجة له: الجواب بالفاء وليس هذا من مواضع الجواب لأن الفاء لا ينصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل كقوله تعالى: ﴿ لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم﴾ ومعناه: إن تفتروا على الله كذبا يسحتكم وهذا لا يجوز في قوله تعالى لأن الله أوجد بهذه اللفظة شيئا معدوما ودليله حسن الماضي إذا قلت: كن فكان" [3]

ضعف ابن الأنباري قراءة النصب«ومن قرأ بالنصب اعتبر لفظ الأمر وجواب الأمر بالفاء منصوب والنصب ضعيف لأن كن ليس بأمر في الحقيقة لأن لا يخلو قوله: كن إما أن تكون أمرا لموجود أو معدوم فإذا كان موجودا فالموجود لا يؤمر بكن وإن كان

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[2] الفراء: معاني القرآن، ج 1، ص 74-75؟

[3] ابن خالويهِ: الحجة في القراءات السبع، ص 88

معدوما فالمعدوم لا يخاطَب، فثبت أنه ليس بأمر على الحقيقة، وإنّما معنى (كن فيكون) أن يكونه فيكون، وبين أن يقول له كن فيكون فلهذا كانت القراءة ضعيفة»[1]

قال أبو علي الفارسي(ت 377هـ) «ومما يدل على امتناع النصب في قوله تعالى﴿فَيَكُونَ﴾ أن الجواب بالفاء مضارع للجزاء يدل على ذلك أنه يؤول في المعنى إليه ألا ترى أن: اذهب فأعطيك معناه: إن تذهب أعطيتك والأجود إن ذهبت أعطيتك فلا يجوز اذهب فتذهب لأن المعنى يصير إن ذهبت ذهبت وهذا كلام لا يفيد»2

جمع العُكبري آراء النحاة في توجيه قراءة نصب﴿فَيَكُونَ﴾ "في قوله (الجمهور على الرفع عطفا وعلى يقول، أوعلى الاستئناف أي: فهو يكون، وقرأ بالنصب على جواب لفظ الأمر وهو ضعيف لوجهين: أحدهما: أنّ كن ليس بأمر على الحقيقة، إذ ليس هناك مخاطب به، وإنّما المعنى على سرعة التكون يدل على ذلك ان الخطاب بالتكون لا يرد على الموجود. لأن الموجود متكون، ولا يرد على المعدوم لأنه ليس بشيء لا يبقى إلا لفظ الأمر ولفظ الأمر يرد ولا يراد به حقيقة الأمر كقوله أَسْمِعْ بهم وأبصر و كقوله فليمدد له الرحمان. والوجه الثاني: ان جواب الامر لا بد أن يخالف الأمر إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما فمثال ذلك قولك اذهب ينفعك زيد فالفعل والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر وتقول اذهب يذهب زيد، فالفعلان متفقان والفاعلان مختلفان وتقول: اذهب تنتفع فالفاعلان متفقان والفعلان مختلفان فأما ان يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز كقولك: اذهب تذهب والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطا لنفسه»[3]

تشدد النحاة في رفض هذه القراءة لأنها تؤدي إلى فساد المعنى كما ذكروا، وقد وصل الأمر إلى تكفيرهم في قولهم هذا "وهذا قول خطأ لأن هذه القراءة في السبعة فهي

[1] اب الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص 120

[2] أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، ج 2، تح، بدر الدين قهوجي، بشير جويجالي، دار المأمون للتراث، ب ب، ب ط، ب ت، ص 205

[3] العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 67

قراءة متواترة ثم هي بعد ذلك قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي لم يكن ليلحن وقراءة الكسائي في بعض المواضع وهو إمام الكوفيين في علم العربية فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجرّ قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى»[1] ويرد باحث على كلام أبي حيان "وهذه الوجهة المتحفظة من أبي حيان لم تكن سائدة بوجه عام عند المتقدمين وهم أقرب عهدا بالنبوة والصحابة والتابعين، بل كانوا معاصرين لكثير من القراء ولم يمنع ذلك أن يعرضوا القراءة على محك الصواب والخطأ ويقارنوا بينها وبين الكثير المستعمل ومع ذلك لم نسمع أن أحدا كفر لغويا أو مفسرا لمجرد نقد طال هذه الوجوه الإعرابية بالبحث والتحليل»[2]

قرأ أبيٌّ وعبد الله بن مسعود بحذف النون من ﴿ يَلْبَثُونَ﴾ في قوله تعالى ﴿وإذا لَّا يَلْبَثُونَ إِلَّا قَلِيلا﴾(الإسراء 76) [3]

لعمل إذن ثلاثة شروط (أحدها: أن تكون مصدّرة والثاني أن يكون الفعل بعدها مستقبلا والثالث أن يكون الفعل إما متصلا أو منفصلا بالقسم أو بلا النافية)[4]

وقال النّحّاس:«قال سيبويهِ: إذن من عوامل الأفعال بمنزلة أظن في عوامل الأسماء أي تلغى إذا لم يكن الكلام معتمدا عليها، فإن كانت في أول الكلام وكان الذي بعدها مستقبلا نصبت لا غير وإن كان قبلها فاء أو واو جاز الرفع والنصب فالرّفع على أن تكون الفاء ملصقة بالفعل والنصب على أن تكون الفاء ملصقة بإذن ويجوز على هذا في غير القرآن (فَإِذَن لَا يُوتُونَ النَّاسَ إِلَّا نَقِيرًا) والناصب للفعل لا يلبثوا عند سيبويهِ(إذاً) لمضارعتها أن

[1] أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، صج 1، ص 586

[2] مجدي محمد حسين: القاعدة اللغوية والقراءات المخالفة، ص 86-87

[3] أحمد مختار عمر عبد العال سالم مكرم: معجم القراءات، ج2، ص 139

[4] ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، تح، محمد محي الدين عبد الحميد، د ن، د ب، د ت، د ط، ص 290-291

والناصب عند الخليل (أن) مضمرة بعد إذن ولا ينتصب فعل عنده إلا بأن مظهرة او مضمرة» [1]

وقال أيضا"وزعم الفراء أن إذن تكتب بالألف وانها منونة وقال أبو جعفر: سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول: أشتهي ان اكوي يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل لن وأن ولا يدخل التنوين في الحروف»[2]

وذكر العُكبري"﴿لَّا يَلْبَثُونَ﴾ في سورة الإسراء ولم يذكرها في سورة النساء لأنها تخضع لنفس الحكم في قوله﴿لَّا يَلْبَثُونَ﴾ المشهور بفتح الياء والتخفيف وإثبات النون على إلغاء إذن لأن الواو العاطفة تصير الجملة مختلفة بما قبلها، فيكون إذن حشوا ويقرأ بضم الياء والتشديد على ما لم يسم فاعله وفي بعض المصاحف بغير نون على إعمال إذن ولا يكترث بالواو فإنها قد تأتي مستأنفة»[3]

[1] النّحّاس: إعراب القرآن، ص 189

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها

[3] العُكبري: إملاء ما منَّ به الرحمان، ص 391

الخاتمة

خاتمة

أهم النتائج التي توصلنا إليها:

1- القرآن والقراءات هما حقيقتان متغايرتان كما قال الزركشي.

2- رد النحاة كثيرا من القراءات المتواترة التي خالفت القاعدة النحوية.

3- اتفق النحاة على رفض قراءة ابن عامر لأنه فصل بين المتضايفين، كما اتفقوا على تضعيف قراءات أخرى كما ذكرنا في البحث.

4- لا يضعّف النحاة قراءات الجمهور بل يحاولون إيجاد توجيهات عدة لها لتتوافق والقاعدة.

5- نحاة البصرة كانوا أكثر تشددا في رفض وتلحين القراءات، أما الكوفيون فكانوا يقبلون أية قراءة غير ان الفراء دائما ما يخالفهم ويذهب في توجيه القراءة مذهب البصريين.

6- انتهج العُكبري منهج النحاة الأوائل في تضعيف القراءات وإجلاء القاعدة والقياس عليها.

7- كان العُكبري يذكر الوجوه التي تحتملها القراءة.

8- كان يُعلى من مقام سيبويهِ في التوجيه فلا يُرد عليه توجيهه، وكأنه القاعدة وكثيرا ما يُرد على الآراء الكوفية فتراه يضعّفها ويبعدها بالحجج والبراهين.

9- لا يذكر العُكبري اسم القارئ بل يكتفي بذكر وجه القراءة.

10- كان في القليل النادر يذكر اسم القارئ الذي قرأ قراءة شاذة مثل الحسن البصري.

11- ضعَّف النحاة وردّوا القراءات الشاذة التي خالفت القاعدة النحوية لأنها من اللغة ويحتج بها.

12- عدّ النحاة القراءات المخالفة للقواعد النحوية من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

13- أُسست قواعد النحو على الكثير المطرد لأن منهج النحاة كان تعليميا وخاصة نحاة البصرة.

14- هناك من عاب على النحاة تخطئتهم القراءات بل وصل الأمر إلى تكفيرهم كما فعل أبو حيان الأندلسي.

15- يبدوا ان النحاة كانوا يفرقون بين لغة القرآن والقراءات لذا وصفوها بالضعف والقبح والبعد ولم يعتمدوا على هذه اللهجات في التقعيد للعربية.

قائمة

المصادر والمراجع

*القرآن الكريم برواية ورش عن طريق الأزرق

أ-المصادر

العكبري:

1) إملاء ما من به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الفكر، د ط، بيروت، لبنان، 1414 هـ/ 1993 م.
2) إعراب القراءات الشواذ،عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1، 1417 هـ/ 1997 م.

ب-المراجع

3) أحمد بن محمد البنا: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ج 2، تح، شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1، 1407 هـ/ 1987.

4) أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم: معجم القراءات القِرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، ج 3، مطبوعات جامعة الكويت، د ب، ط 3، 1408 هـ/ 1988 م,

5) الأزهري: معاني القراءات، ج 2، تح، عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي، دار المعارف، د ب، ط 1، 1412 هـ/ 1991 م,

ابن الأنباري

6) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج 2، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، لبنان، د ط، 1433 هـ/ 2012 م.

7) البيان في غريب إعراب القرآن، ج 2، تح طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ب، د ط ، 1400 هـ/ 1980 م.

8) التواتي بن التواتي: محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، الرويبة، الجزائر، د ط ، 2008.

9) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج 2، صححه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

ابن جني

10) الخصائص، ج 1، تح، محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د ب، د ط، د ت.

11) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج 1، تح، علي النجدي ناصف وآخرين، دار سركين، د ب، د ط، 1406 هـ / 1986 م.

12) أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، ج1، عناية، صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط ، 1431-1432 هـ/ 2010 م.

13) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبعة، تح، عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط 3، 1399 هـ/ 1979 م.

14) الأخفش: معاني القرآن، ج 1، تح، هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 1، 1411 هـ/ 1990 م.

15) ابن خلّكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح إحسان عباس، م 3، دار صادر، بيروت، د ط، د ت.

16) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، تح، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ/1988م.

17) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح محمد ابو الفضل ابراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1408هـ/1988م.

18) الزمخشري: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به، خليل مأمون شيحا، ط3، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ، 1430هـ / 2009 م.

19) السفاقسي: غيث النفع في القراءات السبع، تح، أحمد محمود عبد السميع الشافعي الخميان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1425 هـ/ 2004 م.

20) سيبويه: الكتاب، تح، محمد عبد السلام هارون، ج 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 3، 1412 هـ/ 1992 م.

السيوطي

21) الإتقان في علوم القرآن، تح شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1 1429 هـ/ 2008 م.

22) الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه، عبد الحكيم عطية وراجعه وقدم له، علاء الدين عطية، دار البيروتي، ط 2، 1427 هـ/ 2006 م.

23) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج 2، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي وشركاه، د ب، ط 1، 1383 هـ/ 1965 م.

24) الصفدي: الوافي بالوفيات، ج 17، تح، أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث بيروت، لبنان، ط 1، 1420 هـ/ 2000 م.

25) الفراء: معاني القرآن، ج 1، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 3، 1403 هـ/ 1983 م.

26) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تح عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط 1، 1427 هـ/ 2006 م.

27) القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج 2، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 1317 هـ/ 1952 م.

28) عبد الفتاح القاضي: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، مكتبة أنس ابن مالك، مكة المكرمة، ط 1، 1422 هـ.

29) عبد القاهر الجرجاني: العوامل المائة في أصول النحو، شرح خالد الأزهري، تح، البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 2، د ت

30) أبو علي الفارسي: الحجة للقراء السبعة، ج 2، تح بدر الدين قهوجي بشير جويجالي، دار المأمون للتراث، د ب، د ط، د ت.

31) ابن هشام الأنصاري: شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، د ب، د ط ، د ت.

32) المبرد: المقتضب، ج 4، تح، محمد عبد الخالق عظيمة، د ن، د ب، د ط، 1415 هـ/ 1994 م.

33) ابن مجاهد السبعة في القراءات، تح، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر د ط، 1972 م.

34) مجدي محمد حسين: القاعدة اللغوية والقراءات المخالفة، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، مصر، د ط، 2006 م.

35) محمد خان أصول النحو العربي، دار علي بن زيد، بسكرة، الجزائر، ط 2، 2016

36) اللهجات العربية والقراءات القرآنية–دراسة في البحر المحيط، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 2، 2003 م

37) محمد سالم محيسن: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، ج 1، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 2، 1408 هـ/ 1988 م.

38) محمد عبد العزيز عبد الدايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار الإسلام، القاهرة، مصر، 1427 هـ/ 2006 م.

39) مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، تح، صالح الضامن، ج 1، دار البشائر، د ب، ط 1، 1424 هـ/ 2003 م.

40) النحاس: إعراب القرآن، اعتنى به، الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 2، 1429 هـ/ 2008 م.

ج-الرسائل الجامعية

41) الأمين ملاوي: جدل النص والقاعدة قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة باتنة، الجزائر، 1430 هـ/ 2009 م، إشراف السعيد هادف.

الملخص

التوجيه النحوي للقراءات؛ هو ذكر اختلافات الحالة الإعرابية من (نصب، وجر، ورفع) ومن القراءات ما خالفت القاعدة النحوية لذا وسمنا بحثنا ب (التوجيه النحوي للقراءات القرآنية المخالفة للقواعد النحوية في كتاب إملاء ما منَّ به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري) وارتأينا تقسيمه إلى: مقدمة، وفصل تمهيدي، وفصلين وخاتمة بأهم النتائج ومنها: رد النحاة للقراءات كان وراء فهم العلاقة بين القرآن والقراءات، فهما حقيقتان متغايرتان. نهج العُكبري منهج النحاة الأوائل في رد القراءات لأنها تخالف القاعدة والنحاة لم يقعدوا عليها

Summery

The grammatical guidance of Qur'anic Readings is to mention to the difference of thesantactic case from (accusative, prepositional, and mintal) and among the diffeires the grammatical rule , So the little of our research (The grammatical guidance of ic Readings diffiers from the grammatical rule in the book dictation OF what the Most Merciful has all Most merciful has from the face of syntaxes , and readins in all Quran By al-Akbari) and we decided to devise it in to introduction, applied chapter, and conclusion, and wich we monitored the important results, including the grammarians disagreements with the readings behind their, opinion on the relation between the Quran and the readings , as they are to different factes.

Al-Akbari's approach is the approach of the first grammarians in refuting the readings, because it contradicts and differs fro; the rule, and grammarians did not established i